

مداخلة البلاد التونسية حول

البند عدد 7.12: المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة ، و

البند عدد 9.12: مسودة خطة العمل العالمية المحدثة بشأن مقاومة مضادات

الميكروبات

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

تستهلّ تونس كلمتها بتوجيه الشكر للأمانة العامة لمنظمة الصحة العالمية على جهودها المتواصلة في دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الصحة العامة عالمياً، ولا سيما في مجالي مكافحة المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة، ومقاومة مضادات الميكروبات.

فيما يتعلق بالموضوع الأول، ترحّب تونس بالجهود المبذولة في إطار متابعة تقرير الاجتماع الرابع عشر لآلية الدول الأعضاء حول المنتجات الطبية المتدنية النوعية

والمغشوشة، وتؤكد انشغالها العميق بالمخاطر المستمرة التي تمثلها هذه الظاهرة على صحة الشعوب وعلى مصداقية النظم الصحية.

وتشدد بلادي على أهمية تعزيز النظم الرقابية الوطنية، وتطوير الأطر التشريعية الرادعة، إلى جانب دعم التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات، بما يتيح استجابة أكثر فاعلية وسرعة. كما نؤكد على ضرورة تدعيم قدرات الدول، وخاصة البلدان ذات الدخل المحدود، من خلال دعم تقني مستدام من قبل منظمة الصحة العالمية.

وفي هذا الإطار، تعتمد تونس مقاربة وطنية شاملة تركز على منظومة تشريعية صارمة تنظم تصنيع وتسجيل وتوريد وتوزيع المنتجات الطبية، بما يضمن سلامة الدواء وجودته وإتاحته بأسعار معقولة. كما تتميز بلادنا باحتكار الصيدلية المركزية لاستيراد الأدوية، بما يضمن إحكام التحكم في سلسلة التوريد.

وتضطلع الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة بوزارة الصحة التونسية بدور محوري في رصد ومتابعة عدم مطابقة معايير الجودة والتبليغ عنها، مدعومة بتنسيق

مؤسساتي وثيق بين وزارات الصحة والداخلية والعدل والديوانة، من خلال لجنة
فنية مختصة في مكافحة الأدوية المغشوشة.

كما انخرطت تونس في الآليات الدولية للمنظمة، بما في ذلك البوابة الإلكترونية
للتبليغ عن الحوادث، ووقّعت على اتفاقية "MEDICRIME"، في إطار تعزيز التعاون
الدولي وتجريم التزوير. ونواصل العمل على تطوير برنامج وطني للرقابة ما بعد
التسويق قائم على منهج تحليل المخاطر، مع التطلع إلى توظيف أدوات الذكاء
الاصطناعي لتحسين أنظمة أخذ العينات والتنبؤ بالمخاطر.

أما فيما يتعلق بالموضوع الثاني، فإن تونس ترحب بالمشروع المحدث لخطة العمل
العالمية لمجابهة مقاومة مضادات الميكروبات، وتعتبره خطوة محورية لتعزيز
الاستجابة الدولية لهذه التهديدات المتزايدة على الصحة العامة والتنمية المستدامة.
ونؤكد دعمنا الكامل لمخرجات القرار السادس للمجلس التنفيذي في دورته الـ 158 ،
وندعو إلى اعتماده بما يعزز الالتزام الجماعي بمكافحة هذه الظاهرة.

كما نثمن التركيز المتجدد على الوقاية من خلال مكافحة العدوى، وتحسين شروط
حفظ الصحة (النظافة) والصرف الصحي، وتعزيز التلقيح، إضافة إلى اعتماد مقارنة

“الصحة الواحدة” باعتبارها إطاراً تكاملياً ضرورياً لتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات.

وعلى الصعيد الوطني، تعمل تونس حالياً على مراجعة خطتها الوطنية لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2026–2030، بما يتماشى مع التوجهات العالمية، مع التركيز على تعزيز الحوكمة متعددة القطاعات، وتطوير أنظمة الترصد، وترشيد استعمال المضادات، وتوفير تمويل مستدام.

وفي الختام، تؤكد تونس أن نجاح هذين المسارين يتطلب تحويل الالتزامات إلى إجراءات عملية، قابلة للقياس، ومستدامة، قائمة على التضامن الدولي والدعم المتبادل، من أجل ضمان أنظمة صحية أكثر أماناً وعدلاً ومرونة للجميع.

وشكراً جميعاً على حسن الإصغاء